

# التكوين الرأسمالي الزراعي وأثره على النمو الاقتصادي في اليمن باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM (1990-2018)

## Agricultural Capital Formation And Its Impact On Economic Growth In Yemen Using ECM ( 2016-1990)

د. عدنان الصنوي<sup>(1)</sup>  
د. طارق الأغبري<sup>(2)</sup>  
الباحثة / ابتسام عزان<sup>(3)</sup>

(1)(2) أستاذ مشارك - قسم الاقتصاد الزراعي

كلية الزراعة - جامعة صنعاء

(1) ايميل : a.alsanoy@su.edu.ye

(2) ايميل : t\_agbary2@yahoo.com

(3) مدرس مساعد - قسم الاقتصاد الزراعي

كلية الزراعة - جامعة صنعاء

ايميل : ebtessamazzan@gmail.com

### الملخص

هدفت الدراسة الى إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الزراعي اليمني في التنمية الاقتصادية. واختبار علاقة التكامل المشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة بإجمالي الناتج المحلي (GDP)، وإجمالي التكوين الرأسمالي الزراعي (GACF) باستخدام بيانات ثانوية لسلسلة زمنية من عام 1990 الى 2016 ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، استخدم المنهج الوصفي التحليلي في دراسة العلاقة بين الإنتاج الزراعي والنمو الاقتصادي.

تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتمثلة في أدوات القياس الاقتصادي، كما تمت الاستعانة بمجموعة من برامج المعالجة الألية للبيانات 9 Excel، Eviews .

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية :  
من خلال اختبار سكون السلاسل الزمنية من خلال اختبار ADF تم رفض فرضية استقرار السلاسل الزمنية حيث استنتج ان السلسلتان الناتج الاستثماري الزراعي والناتج المحلي الإجمالي غير مستقرتان في المستوى ومن خلال اختبار انجل وجرانجر للتكامل المشترك وجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة .  
وعند تطبيق نموذج تصحيح الخطأ ECM تم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة (اجمالي الناتج المحلي (GDP)، وإجمالي التكوين الرأسمالي الزراعي (GACF) .)

هذا القطاع وتخصيص دعم أكبر للبحوث  
الزراعية من أجل تحفيز الابتكار وإدخال وسائل  
حديثة في العمليات الإنتاجية.

كلمات مفتاحية

- الناتج المحلي الإجمالي
- النمو الاقتصادي
- التراكم الزراعي الرأسمالي
- نموذج تصحيح الخطأ
- الأجل الطويل

تلاحظ أن حد الخطأ المقدر سالب الإشارة  
الجبرية ومعنوي إحصائياً، وهذا يعني أنه توجد  
فعلاً علاقة توازنه في النموذج في المدى الطويل.  
وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-0.09)  
إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يتعدل نحو قيمته  
التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال  
التوازن المتبقي من الفترة السابقة تعادل 9% .  
ومن خلال النتائج توصي الدراسة بضرورة الاهتمام  
بالقطاع الزراعي من خلال مضاعفة الاستثمار في

## Abstract

The study aimed to highlight the role of Yemeni agricultural economy in economic development. In addition to test the long-run co-integration relationship between the study variables with Gross Domestic Product (GDP) and Gross Agricultural Capital Formation (GACF) by using secondary data for a time series from 1990 to 2018. Therefore, to achieve the the descriptive objectives of this study analytical approach was adapted to investigate the relationship between agricultural production and economic growth. Beside that, some statistical methods were used too, which were represented by economic measurement tools as well as a set of automated data processing programs like EVIEWS 9 and Excel Programs.

The study has reached the following results:

Through testing the dormancy of time series by using Augmented Dickey-Fuller (ADF) test, the hypothesis of time series stability was rejected. It concluded that the two series (GACF &

GDP) are not in stable level. Moreover, and through Engel-Granger test for co-integration, it was noted that there is co-integration between the study variables.

Furthermore, when the error correction model (ECM) was applied, it confirmed that there is a long-run co-integration relationship between the study variables (GDP & GACF).

It was noted that the estimated error is negative for the algebraic sign and insubstantial statistically; accordingly, this means that there is indeed a long-run equilibrium relationship in the model. The value of the error correction factor (-0.09) indicates that (GDP) can adjust towards its equilibrium value in each period by a percentage of the remaining imbalance from the previous period which is equal to 9%.

According to the previous results, the study recommends that all efforts should be shifted to the agricultural sector by investing more in this sector and allocating greater support for agricultural research in order to stimulate innovation and introduce

modern means into production processes.

**Key Words:** Gross Domestic Product (GDP), Economic Growth, Agricultural Capital Formation (ACF), Error Correction Model (ECD), long-run.

## 1.1 تمهيد

يحظى القطاع الزراعي باهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، ويعد قطاع الزراعة ركنا أساسيا من أركان الاقتصاد الوطني ويعتبر أحد أهم الموارد الهامة للدخل الوطني، وهذا الدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق التنمية الاقتصادية، والمتمثلة في زيادة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في وقت زيادة نصيب الفرد منه، وكذا توفير فرص العمل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة المناطق الريفية كما يوفر الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي والتقليل من حجم الواردات.

ويلعب القطاع الزراعي دورا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الناتج المحلي وتنويع القاعدة الاقتصادية وخلق فرص عمل والتخفيف من الفقر حيث بلغت مساهمته بحوالي 15.4% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وتشغيله حوالي 35% من إجمالي القوى العاملة وتوفيره لجزء كبير من احتياجات السكان الغذائية ومساهمته بجزء كبير من الصادرات غير النفطية ويعتمد عليه أكثر من 70% من السكان. ومساهمته بـ 9.5% من مجموع الصادرات وتعود هذه المساهمة المرتفعة لانخفاض صادرات المشتقات النفطية والأسماك بدرجة رئيسه وذلك وفقا لإحصاءات عام 2016م بالإضافة إلى إسهامها المباشر في تحسين البيئة والمحافظة عليها وعلاقتها بالقطاعات الأخرى كمزود لمطالبات الصناعة ومستهلك ومستخدم للمدخلات والخدمات من القطاعات الأخرى.

فمتوسط معدل النمو السنوي وصل إلى 5% في بعض السنوات ويرجع التعثر وانخفاض هذا المعدل في بعض السنوات إلى الظروف المناخية غير المواتية والتي تضررت من جرائها المحاصيل المعتمدة على الأمطار واستمرار الصعوبات المتعلقة بتسويق وتخزين المنتجات الزراعية فضلا عن تدني المصروفات الحكومية الزراعية والتي وصلت بحسب نفس التقييم إلى 1.69% من إجمالي المصروفات الحكومية في 2016م.

حيث تنتج اليمن العديد من المحاصيل الزراعية وتأتي في مقدمتها الحبوب كالذرة الرفيعة، والقمح، والذرة الشامية والشعير، وكذلك الأعلاف ومحاصيل الفواكه والخضراوات والمحاصيل النقدية (التبغ، القطن، السمسم، البن،...) والبقوليات. وتحقق تطور طفيف في معدلات نمو الإنتاج لا يتعدى 3% وهو معدل لا يفي باحتياجات السكان الغذائية بل واصبح متخلفاً عن مواكبة تغطية المعدلات الحالية للغذاء، وذلك ناتج من الزيادات في معدلات النمو السكاني الكبيرة، إذ يبلغ معدل النمو السكاني 3.02% وفي نفس الوقت فإن شحت الموارد المائية هي العنصر المحدد لأي تطور في

الزراعة وأصبح يشكل عائق كبير في تطوير وزيادة معدلات الإنتاج الزراعي، فبالرغم من وجود مساحات زراعية قابلة للاستزراع في الجمهورية إلا أن مورد المياه لا يساعد على ذلك إضافة إلى تفتت الأراضي الزراعية وإتباع أساليب الزراعة التقليدية وعدم توفر المدخلات الزراعية على نحو كافٍ ومناسب. وانخفاض الاستثمارات وهجرة العاملين من الريف إلى المدينة والتقلبات في الأسعار وضعف الخدمات المساندة كالإرشاد والبحوث بالإضافة إلى المشاكل التسويقية الناشئة من ضعف البنية الأساسية ذات العلاقة كالطرق ومراكز التجميع ومخازن التبريد.

يعتبر القطاع الزراعي في اليمن قطاعا حساسا في التنمية الاقتصادية نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنمية المناطق الريفية، وتشير الاحصائيات ان القطاع الزراعي يساهم ب 13% للناتج المحلي ويعمل في هذا القطاع اكثر من 60% من القوة العاملة في الريف اليمني ( الجهاز المركزي للإحصاء 2015 ).

## 2.1 مشكلة البحث

نظرا للأهمية التي أولها القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل حوالي 60% من القوى العاملة فإنه من المفيد تخصيص دراسة لتحليل نشاطه، وفي هذا السياق جاءت الدراسة الحالية الموسومة بما مدى تأثير إجمالي التكوين الرأسمالي الزراعي GACF على إجمالي الناتج المحلي (GDP) في اليمن، ودراسة علاقة التأثير فيما بينهما، واستخدمت الدراسة منهج التحليل الحديث للسلاسل الزمنية ودراسة السببية بين إجمالي التكوين الرأسمالي الزراعي والنمو الاقتصادي في اليمن الفترة 1990-2016 وعليه نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو واقع القطاع الزراعي؟
- ✓ ما هي نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في اليمن؟
- ✓ هل هناك علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة؟

### 3.1 فرضيات البحث

للإجابة على الأسئلة المطروحة يمكن ان نستند في بحثنا على الفرضيات التالية:

- ✓ يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في تحقيق النمو من خلال توفير فرص عمل ويساهم في تلبية الاحتياجات الغذائية.
- ✓ لا يوجد علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة (اجمالي التراكم الرأسمالي الزراعي والنمو الاقتصادي).

### 4.1 أهداف البحث

يتسعى الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الزراعي اليمني في التنمية الاقتصادية .
- ✓ تحديد أ الإمكانات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها اليمن لإحداث نقلة نوعية في تنمية القطاع الزراعي.
- ✓ محاولة توفير دراسة حديثة تتناول قطاع الزراعة في اليمن نظرا لأهميته .
- ✓ تحليل العلاقة بين التراكم الرأسمالي الزراعي والنتائج المحلي الإجمالي.

### 5.1 أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في تشخيص وتحليل أفاق واقع القطاع الزراعي وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال التزايد في الدور المناط بالاستثمار في القطاع الخاص بتوفير الظروف المناسبة لذلك من اجل استغلال الإمكانات المتاحة للقطاع في اليمن.

### 6.1 المبررات البحثية

تتعدد الأسباب من بينها:

- ✓ الرغبة الشخصية للباحثين في القطاع الزراعي والوقوف على مقوماته التنموية في اليمن.
- ✓ الانجاز غير الكافي الذي شهده القطاع الزراعي في اليمن مقارنة مع التقدم الكبير الذي شهدته الدول المتقدمة في المجال الزراعي ومساهمته في تحقيق الأمن الغذائي لها.

### 7.1 حدود البحث

يتمثل مجال هذا البحث في دراسة تحليل البيانات المتعلقة بالتراكم الرأسمالي الزراعي والنمو الاقتصادي في اليمن الفترة (2016-1990)

### 8.1 منهج البحث والأدوات المستخدمة في الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية، تتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تتبع مسار تطور القطاع الزراعي في الاقتصاد اليمني من خلال بيانات ثانوية تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء خلال فترة الدراسة (1990-2016).  
 واستخدمت بعض الأساليب القياسية وهو نموذج تصحيح الخطأ والمتمثل في أدوات قياسه مثل اختبار جذر الوحدة واختبارات جرنجر وجوهانسن لاختبار التكامل المشترك كما تمت الاستعانة بمجموعة من برامج المعالجة الآلية للبيانات Excel ، Eviews9

### 9.1 محددات الدراسة

- ✓ نقص المراجع في الموضوع الزراعة كعنصر اقتصادي .
- ✓ قلة دراسات النمذجة والقياس الاقتصادي للقطاع الزراعي في اليمن، بحيث يمكن الاعتماد عليها في دراستنا.
- ✓ غياب المصدقية في عديد التقارير وطنية أو دولية وتضارب معطياتها .

## 2. مقدمة

يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (Gross Domestic Product) من المؤشرات الاقتصادية المهمة لأي دولة إذ يعكس إجمالي الإنتاج من السلع والخدمات النهائية لنشاط الدولة وأداؤها الاقتصادي خلال سنة ما داخل حدود الدولة، الذي بدوره ينعكس على الوضع الاقتصادي العام بالدولة، وتم تطوير إجمالي الناتج المحلي في بداية الأمر على يد سايهون كوزنيتس من أجل تقرير قدمه إلى الكونغرس الأمريكي في عام 1934 وفي هذا التقرير، حذر كوزنيتس من استخدامه كمقياس للرفاهية. وبعد مؤتمر بريتون وودز في عام 1944، أصبح إجمالي الناتج المحلي الأداة الرئيسية لقياس اقتصاد الدول، مستوى التشغيل، والمستوى المعيشي، والصادرات والواردات، والتراكم الرأسمالي.

ومن جهة أخرى يتميز الناتج المحلي الإجمالي GDP بعلاقته المتبادلة مع حجم الاستثمارات الرأسمالية ومنها مجمل تكوين راس المال الزراعي (Gross Agricultural Capital Formation) (GACF) الذي يعد من أفضل الاستثمارات توليداً للأرباح والمنافع الاقتصادية والاجتماعية، في الدول النامية حيث تساهم زيادة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي في دعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الضروري، لتحقيق التنمية الاقتصادية. ويتأثر الناتج المحلي الإجمالي بحجم الاستثمارات، فكلما زادت هذه الاستثمارات زادت فعالية الناتج المحلي الإجمالي، فلا يمكن إغفال دور الاستثمارات في زيادة الدخل القومي الذي ينعكس على زيادة الادخار، فأى تقدم فني أو تكنولوجي يتطلب بالضرورة إنفاقاً استثمارياً، مما يعني زيادة في معدل الأداء الاقتصادي، وإقامة مشروعات جديدة تنمي القدرة الإنتاجية والبشرية مما يؤدي إلى زيادة معدلات الدخل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وفي نفس الوقت الناتج المحلي الإجمالي يؤثر في حجم الاستثمارات، لأن هذا الأخير جزء من الناتج المحلي الإجمالي سواءً حسب الحسابات القومية بطريقة المدخلات والمخرجات أو بطريقة الإنفاق الكلي، ومن جهة أخرى هناك خصوصية لتأثير الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي، وهي أن هذا التأثير لا يظهر في العام نفسه، وإنما قد يمتد عدة سنوات بحسب سرعة إدخال المشاريع الجديدة بالاستثمارات. (عثمان، منذر، 2012، ص338). هذا كله يستلزم من الدراسة البحث عن الأساليب القياسية الحديثة لتحليل هذه المؤشرات الاقتصادية.

إن الاستثمار في القطاع الزراعي عالمياً ربما يحقق للمستثمرين عوائد أفضل من الاستثمارات التقليدية مثل السندات والأسهم، بفضل زيادة الطلب على الأغذية عالمياً. وتشير التوقعات إلى استمرار ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، ما يفتح المجال أمام تحقيق عوائد استثمارية طويلة الأجل للمستثمرين في هذا القطاع. وإن هذا الازدهار الزراعي سيستمر في التصاعد، وهو ليس ظاهرة آتية أو متقلبة، ما يعني استمرارية ظاهرة ارتفاع الأسعار التي تشهدها الأسواق حالياً. وأن الحبوب والأرز والزيوت النباتية والسكر واللحوم ومنتجات الألبان ستشهد نمواً مستمراً، مما يتيح للمستثمرين إمكانيات تحقيق

عوائد جيدة، وأن الاستثمار في القطاعات الزراعية قد يحقق للمستثمرين عوائد تختلف عن العوائد المتحققة من الاستثمار في الأصول التقليدية كالأسهم والسندات.

وتتوافر في اليمن العديد من المميزات في مجال الاستثمار الزراعي منها:

1. اتساع الرقعة الزراعية الصالحة للزراعة.
2. اختلاف المناخ في كافة أنحاء الجمهورية.
3. توافر المواد الأولية بكميات كبيرة لقيام المشروعات في الصناعات الغذائية.
4. تتوافر الأيدي العاملة المتميزة بتدني كلفتها وقدرتها التنافسية ومهارتها العالية.
5. سقوط الأمطار بكميات كبيرة في بعض محافظات الجمهورية.
6. موقع استراتيجي يطل مباشرة على خطوط الملاحة البحرية الدولية بين أوروبا وآسيا كما يعتبر المدخل الرئيس إلى شرق القارة الأفريقية.

وتشير بيانات الجدول رقم (5) إلى أن الأهمية النسبية للاستثمار الزراعي إلى الاستثمار القومي في تدنى واضح ومستمر مقارنة بحجم الاستثمارات الموجهة لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى على الرغم من كون اليمن دولة زراعية في الأساس وقطاع الزراعة بها يحتل مكانة هامة نظراً لاعتماد كثير من الصناعات على المنتجات الزراعية ومشتقاتها من المواد الخام. ونظراً لعدم توفر البيانات عن الاستثمارات في الأعوام 1990-1994 سيتم استعراض بيانات الجدول رقم (5) من عام 1995-2013م. حيث يلاحظ أن قيمة الاستثمارات القومية خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة بلغت 2799.1 مليار ريال وتتصف بياناتها بالتذبذب صعوداً وهبوطاً وتتراوح قيمتها ما بين حد اعلى بلغ 389.4 مليار ريال في عام 2008 وحد ادنى بلغ 64.8 مليار ريال في عام 1995 وبمتوسط يبلغ 109.3 مليار ريال، في حين أن الاستثمارات الزراعية بلغت 65.80 مليار ريال والتي تتصف بياناتها بالتذبذب صعوداً وهبوطاً في حين تتراوح قيمتها ما بين حد اعلى بلغ 9 مليار ريال في عام 2009 وحد ادنى بلغ 0.10 مليار ريال في عام 2011 وبمتوسط بلغ 3 مليار ريال.

أما لو قارنا نسبة مساهمة الاستثمارات الزراعية إلى الاستثمار القومي مع نسبة مساهمة الاستثمارات في القطاعات الأخرى نلاحظ أنها متدنية حيث تبلغ إجمالي نسبة الاستثمارات الزراعية 170 نسبة مئوية خلال فترة الدراسة مقارنة مع نسبة الاستثمارات في القطاعات الأخرى التي تبلغ 1729 نسبة مئوية، و تتراوح نسبة الاستثمارات الزراعية ما بين حد ادنى بلغ 1% في عام 1995 وحد اعلى بلغ 27% في عام 2001 وبمتوسط سنوي بلغ 8%، مقارنة مع نسبة الاستثمارات في باقي القطاعات والتي تتراوح ما بين حد ادنى بلغ 73% في عام 2001 وحد أعلى بلغ 99% في عام 1995 وبمتوسط سنوي بلغ 91%.



جدول رقم (1): الأهمية النسبية لحجم الاستثمار الزراعي مقارنة بحجم الاستثمارات الموجهة لباقي القطاعات في الاقتصاد خلال الفترة (1995-2013) (مليار ريال)

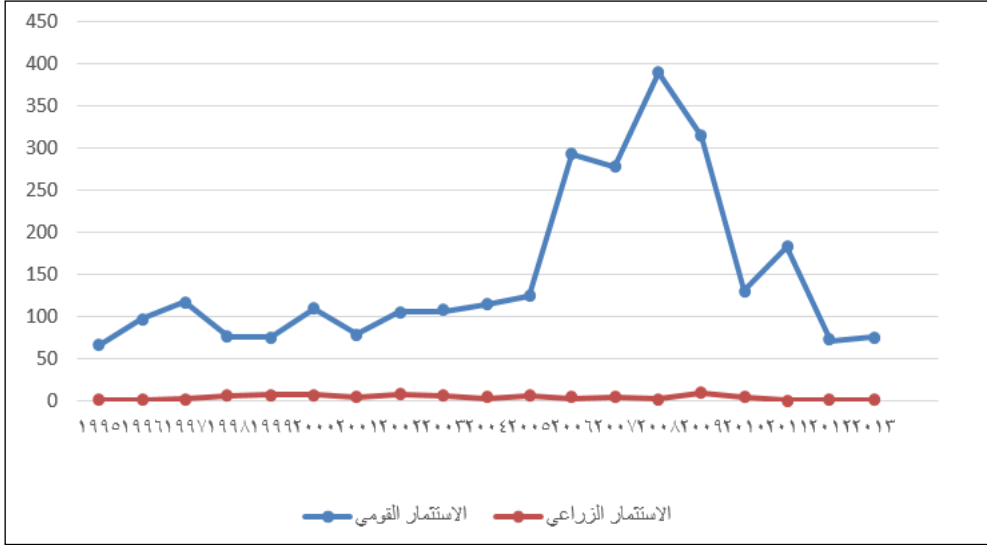
م	السنوات	الاستثمار القومي	الاستثمار الزراعي	نسبة الاستثمار في القطاعات إلى الاستثمار القومي	نسبة الاستثمار الزراعي إلى الاستثمار القومي
1	1995	64.8	0.6	99	1
2	1996	97.3	1	95	5
3	1997	116.9	1.2	99	1
4	1998	75.3	4.7	94	6
5	1999	74.7	6.6	91	9
6	2000	109.3	6.2	81	19
7	2001	79.6	3	73	27
8	2002	104.8	7.2	83	17
9	2003	106.2	5.3	87	13
10	2004	114.2	2.7	93.6	6.4
11	2005	124.6	4.6	92.5	7.5
12	2006	292.4	2.6	92	8
13	2007	277.2	4.1	83.6	16.4
14	2008	389.4	2	88.4	11.6
15	2009	314.8	9	97	3
16	2010	129.8	3.8	89.6	10.4
17	2011	181.6	0.1	97.9	2.1
18	2012	71	0.4	95.8	4.2
19	2013	75.2	0.7	97.2	2.8

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير

السنية-البنك المركزي اليمني، أعداد متفرقة، للأعوام 2000-2014م.

كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة للأعوام 1995-1996-1997-1998-1999-2002م.

شكل (1): حجم الاستثمار الزراعي مقارنة بحجم الاستثمارات الموجهة لباقي القطاعات في الاقتصاد خلال الفترة (1995-2013) م



المصدر: بيانات الجدول رقم (1).

من الشكل رقم (1) يتبين بأن السلاسل الزمنية للاستثمارات الزراعية والاستثمارات القومية تحتوي على جذر الوحدة وأنها غير مستقرة كما نلاحظ تدني حجم الاستثمارات الزراعية إلى الاستثمارات القومية مقارنة مع ارتفاع حجم الاستثمارات في القطاعات الأخرى إلى الاستثمارات القومية.

شكل (2): الأهمية النسبية لحجم الاستثمار الزراعي مقارنة بحجم الاستثمارات الموجهة لباقي القطاعات في الاقتصاد خلال الفترة (1995-2013) م.



المصدر: بيانات الجدول رقم (1).

### 3. مقدار مساهمة القطاعات الاقتصادية في تركيب التكوين الرأسمالي الثابت:

يبين الجدول رقم (2) مقدار مساهمة القطاعات الاقتصادية في تركيب تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية، نلاحظ أن قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت وبشكل عام متذبذب صعوداً وهبوطاً خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت قيمة تكوين رأس المال الثابت من 15074 مليون ريال إلى 1344701 مليون ريال خلال الفترة 1990-2010 على التوالي، ثم بدأت بالانخفاض من 1344701 مليون ريال في عام 2010 إلى 1028337 مليون ريال في عام 2011 وذلك يرجع إلى الأوضاع الاقتصادية المتأزمة التي مرت بها اليمن بتلك الفترة والتي جعلت اليمن بيئة استثمارية غير ملائمة، ثم في عام 2012 و2013 ارتفعت قيمة الاستثمارات حتى بلغت 1249089 مليون ريال و 1314277 مليون ريال على التوالي. كما يلاحظ أن قطاع منتجو الخدمات الحكومية يحتل المرتبة الأولى، حيث بلغ متوسط مساهمته في تركيب إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت خلال فترة الدراسة 170979.5 مليار ريال، وبلغ أعلى مساهمة له 368473 مليون ريال في عام 2010 وحد أدنى بلغ 5195 مليون ريال في عام 1990. كما يحتل قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والصيانة والإصلاح المرتبة الثانية من حيث قيمة المساهمة بتركيب إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت حيث بلغ متوسط قيمة مساهمته خلال فترة الدراسة 85306.6 مليون ريال، وبلغ أعلى قيمة مساهمة له 256801 مليون ريال في عام 2010، وحد أدنى بلغ 1810 مليون ريال في عام 1990م. ثم يأتي في المرتبة الثالثة قطاع النقل والتخزين والاتصالات حيث بلغ متوسط قيمة مساهمته خلال فترة الدراسة 69675.2 مليون ريال، وبلغ أعلى مساهمة له 193547 مليون ريال في عام 2013، وبلغ أدنى قيمة مساهمة له 2134 مليون ريال في عام 1990م. ثم يأتي في المرتبة الرابعة قطاع الزراعة حيث بلغ متوسط قيمة مساهمته في تركيب إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت 64191.2 مليون ريال، وبلغ أعلى قيمة مساهمة له 173030 مليون ريال في عام 2010م، كما بلغ أدنى مساهمة له 2024 في عام 1990م. كما يحتل المرتبة الخامسة قطاع التمويل والتأمين والعقارات حيث بلغ متوسط قيمة مساهمته في تركيب إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، وبلغ أعلى مساهمة له 125592 مليون ريال في عام 2010، كما بلغ أدنى مساهمة له 1075 مليون ريال. ويحتل قطاع الصناعة التحويلية في المرتبة السادسة حيث بلغ متوسط قيمة مساهمته 46806 مليون ريال، وبلغ أعلى مساهمة له 143524 مليون ريال في عام 2008م، وبلغ أدنى مساهمة له 949 مليون ريال في عام 1990م. ثم يأتي قطاع الكهرباء والمياه وقطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات الشخصية وقطاع الصناعة الاستخراجية وقطاع منتجو الهياكل اللاربحية متفاوتة بحجم قيم مساهمتها في تركيب إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت حيث بلغ متوسط مساهمتها خلال فترة الدراسة 31015.2 و 18863 و 8283.9 و 2671.5 و 183.9 مليون ريال على التوالي، كما بلغ أعلى مساهمة لها 131806 مليون ريال في عام 2013 و 48946 مليون ريال في عام 2010 و 21498 مليون ريال في عام 2010 و 6124 في عام 2000 و 486 مليون ريال في عام 2008 على التوالي، وبلغ أدنى مساهمة لها 924 مليون ريال في عام

التكوين الرأسمالي الزراعي وأثره على النمو الاقتصادي في اليمن باستخدام نموذج  
تصحيح الخطأ ECM (1990-2018) د. عدنان الصنوي ، د. طارق الأغبري ، الباحثة / ابتسام عزان

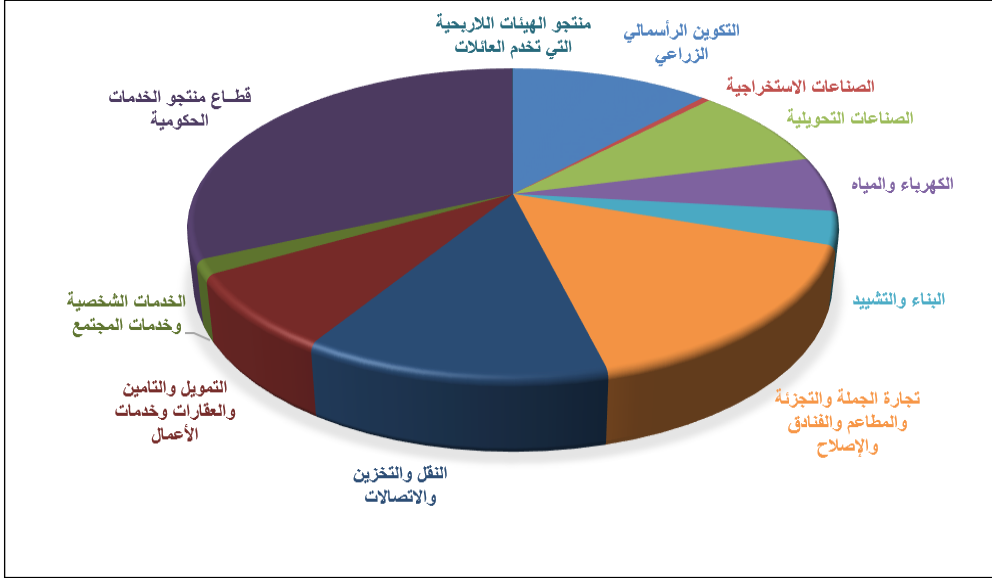
1990 و 574 مليون ريال في عام 1990 و 218 مليون ريال في عام 1990 و 163 مليون ريال في عام 1990  
و 6.15 مليون ريال في عام 1990.

جدول رقم(2): مقدار مساهمة القطاعات في تركيب التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة 1990-2013م.  
(ملايين الريالات)

التكوين الثابت	منتجو الهيئات الاربحية التي تخدم العائلات	قطاع منتجو الخدمات الحكومية	الخدمات الشخصية وخدمات المجتمع	التحويل والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال	النقل والتخزين والاتصالات	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والاتصالات	البناء والتشييد	الكهرباء والمياه	الصناعات التحويلية	الصناعات الاستخراجية	الزراعة	السنوات
15074	6.15	5195	218	1075	2134	1810	574	924	949	163	2024	1990
20955	8.55	7222	303	1495	2967	2517	798	1284	1319	227	2814	1991
38157	15.57	13150	552	2721	5402	4583	1453	2338	2402	414	5124	1992
41627	16.99	14346	602	2970	5894	4999	1585	2551	2621	451	5591	1993
58267	23.78	20082	843	4158	8249	6998	2219	3570	3668	632	7825	1994
106227	43.36	366102	1536	7579	15040	12759	4045	6509	6687	1152	14266	1995
158016	64.49	54459	2285	11275	22373	18979	6017	9682	9948	1714	21222	1996
188237	76.84	64874	2722	13430	26652	22608	7168	11534	11850	2041	25280	1997
194526	79.4	67042	2813	13879	27542	23364	7407	11919	12246	2109	26125	1998
209456	85.49	72187	3029	14944	29656	25157	7976	12834	13186	2271	28129	1999
275912	101	93874	3592	20460	40143	30598	8618	12412	16041	6124	43949	2000
300795	150	86401	4443	23327	44055	40320	12060	15659	20877	4274	49229	2001
390250	160	119540	5480	27733	62109	46096	16392	36222	25562	2527	48429	2002
509812	185	207283	6480	33788	66890	56355	17885	30463	28916	3128	58439	2003
577725	233	221169	10259	39113	72571	73330	24254	32784	37556	3007	63449	2004
665702	208	265237	9870	36406	86887	70141	22776	58050	53001	3517	59609	2005
751524	264	288682	13552	43673	95826	99100	22977	50937	58312	3496	74705	2006
990122	362	322568	16944	62248	117656	154451	33956	82428	89181	4040	106288	2007
1067345	486	318220	21422	78214	124615	170481	44776	52020	143524	3810	109777	2008
1142324	402	295300	20945	101612	146823	212091	45681	51098	122872	3920	141580	2009
1344701	393	368473	20919	125592	173415	256801	48946	37233	135663	4236	173030	2010
1028337	341	243063	12892	109598	137494	224675	30549	25289	93645	2885	147906	2011
1249089	352	274731	21498	123409	164264	251317	42968	64819	130558	3669	171504	2012
1314277	357	314309	15615	117816	193547	237828	41632	131806	102763	4309	154295	2013

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، نشرة التكوين الرأسمالي للأنشطة، أعداد متفرقة من 1990-1999 و2000-2016م.

شكل (3): مقدار مساهمة القطاعات في تركيب التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة 1990-2013م.



المصدر: بيانات الجدول رقم (2) ..

الشكل (4): نسبة مساهمة قطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في تركيب التكوين الرأسمالي الثابت.



المصدر: بيانات الجدول رقم (2).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (4) تدني نسبة الاستثمارات الموجهة نحو القطاع الزراعي والبالغه 7% مقارنة مع نسبة الاستثمارات الموجهة نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى البالغة 93% .

#### 4. التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

##### أولاً: بناء النموذج ECM Error Correction Model

عند تحليل السلاسل الزمنية بواسطة نموذج تصحيح الخطأ فإنه يتطلب أربع خطوات أولية هي:

1. اختبار استقراريه السلاسل الزمنية (Testing Stationarity of Time Series).
2. تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج (Selection the lag length) .
3. اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test).
4. دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات (Causality Test).

##### 1. اختبار استقراريه السلاسل الزمنية (Testing Stationarity of Time Series)

عند دراسة السلاسل الزمنية يلاحظ وجود اتجاهات عشوائية (Stochastic Trends) معنوية تجعل السلسلة غير مستقرة، ولغرض إجراء عملية التحليل فإنه يتطلب معالجتها بتحويلها إلى سلسلة مستقرة، وذلك من خلال إيجاد الفرق الأول (First Difference) أو الفروقات من الرتبة الأعلى وحسب طبيعة السلسلة ومدى استجابتها لهذا التحويل. ويعتبر شرط السكون أساساً لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة الزمنية  $(Y_t)$  ساكنة Stationery إذا تحققت الخصائص التالية:

$$1. \text{ثبات متوسط القيم عبر الزمن } E(Y_t) = M_y$$

2. ثبات التباين Variance عبر الزمن

$$. \sigma^2 = Var(X_t) = E(y_t - \mu)^2$$

3. أن يكون covariance بين قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية k بين القيمتين  $Y_t$  و  $Y_{t-1}$  وليس القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغير.

$$y_k = cov(y_t, y_{1+k}) = E(y_t - M_y)(y_{1+k} - \mu)$$

حيث أن الوسط الحسابي  $\mu$  والتباين  $\sigma^2$  ومعامل التغير  $Y_k$  ثوابت.

وهناك عدد من الطرق المستخدمة في اختبار صفة السكون تتمثل في:

1. دالة الارتباط الذاتي (Autocorrelation).
2. اختبار جذر الوحدة لديكي فولر ((Dickey and Fuller (1979)).
3. اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور ((Augmented Dickey and Fuller(1981)).
4. اختبار فيلبس - بيرون ((Phillips - Perron (1988) ).

## 5. اختبار (Kwiatkowski , Phillips, Schmidt and Shin (KPSS,1992))

- ومن أجل الحكم على استقرارية السلسلة فإنه يتم عادة استخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار KPSS والذي سيستخدم في هذا البحث.

### اختبار ديكي فولر المطور (ADF) Augmented Dickey and Fuller

يعد اختبار ديكي فولر المطور نسخة مطورة من اختبار ديكي فولر (Dickey and Fuller (1979) ويستخدم في نماذج السلاسل الزمنية المعقدة والكبيرة، وفي عام (1981) طور كل من ديكي وفولر ثلاث معادلات انحدار مختلفة لاختبار وجود جذور الوحدة، وسميت هذه المعادلات باختبار ديكي فولر المطور. وتحتوي معادلة الانحدار الأولى على الحد الثابت والاتجاه العام، في حين تحتوي المعادلة الثانية على الحد الثابت فقط، أما المعادلة الثالثة فهي بدون الحد الثابت و بدون الاتجاه العام (Endres (1995), Walter), وإن حدود الخطأ في المعادلات الثلاث هي تشويش أبيض بتباين متساو، ولغرض إجراء اختبار جذور الوحدة فإنه يستلزم تقدير واحدة أو أكثر من هذه المعادلات باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

ولتقدير معاملات النماذج الثلاثة السابقة نقارن قيمة إحصائية (T) المقدرة للمعلمة مع القيمة الجدولية ل (D&F) والمطورة بواسطة Mackinnon.

بحيث تنص الفرضية على مايلي: يوجد جذر وحده (فرضية عدم الاستقرار)  $H_0 : (\emptyset = 1)$

لا يوجد جذر وحدة (فرضية الاستقرار)  $H_1 : (\emptyset \neq 1)$

فإذا كانت قيمة (T-statistic) المحسوبة أقل من قيمة (T-statistic) الجدولية فنقبل فرض عدم وجود جذر وحدة، وأن السلسلة غير مستقرة ونرفض الفرض البديل. وإذا كانت قيمة (T-statistic) المحسوبة أكبر من (T-statistic) الجدولية فنقبل الفرض البديل، ونرفض الفرض عدم، يعني عدم وجود جذر وحدة وإن السلسلة مستقرة.

كما يمكن أن نحكم على أن هناك جذر وحدة أم لا بواسطة القيمة الحرجة (Prob) عند مستوى معنوية 1% أو 5% أو 10% على حسب مستوى المعنوية قيد الدراسة، فإذا كانت القيمة الحرجة (Prob) أكبر من 1% أو 5% أو 10% فنقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل وإذا كانت القيمة الحرجة (Prob) أقل من 1% أو 5% أو 10% فنرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل.



## 2. تحديد عدد مدة الإبطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج ( Selection the lag length )

عندما قدم Sims نموذج لم يعط أي تحديد فيما يتعلق بطول مدة التباطؤ الزمني التي يمكن تطبيقها على متغيرات النظام، من أجل تجنب الحكم الشخصي فيما يتعلق بطول مدة التباطؤ الزمني واقترحت عدة معايير كمية يمكن الاستعانة بها وهي كالتالي:

- معيار خطأ التنبؤ النهائي FPEC (Final Predictor Error Criterion) وهو يعطى بالعلاقة الآتية:

$$FPE = \left( \frac{N + P - n}{n - P \cdot n} \right) \cdot \det \Omega(p) \quad (23)$$

حيث أن:

$\Omega$ : مصفوفة التباينات و التغيرات المقدرة للبواقي.

n: عدد المتغيرات الداخلية.

N: عدد المشاهدات الكلية.

نحسب FPE المتعلقة بالقيم المتتالية ل P حتى  $\frac{N}{10} = K$  على الأكثر ومن ثم تحديد قيمة FPE الأصغر وأخذ عدد مدة التباطؤ الزمني منها أي:

$$FPE(P_0) = \min_{p=1}^k FPE(P) \quad (24)$$

- معيار المعلومات AIC (Akaike Information Criterion) وهو يحسب بالعلاقة الآتية:

$$AIC(P) = \text{Log}(\det \Omega(p)) + 2 \left( \frac{n^2 p}{N} \right) \quad (25)$$

ثم نأخذ عدد مدة الإبطاء الزمني كالتالي:

$$AIC(P_0) = \min_{p=1}^k AIC(P) \quad (26)$$

- معيار المعلومات البايزية BIC (Bayesian Information Criterion) يحسب من العلاقة الآتية:

$$BIC(P) = \text{Log}(\det \Omega(p)) + \left( \frac{n^2 p \cdot \log N}{N} \right) \quad (27)$$

ثم نأخذ عدد مدة التباطؤ الزمني بحيث تحقق:

$$BIC(P_0) = \min_{p=1}^k BIC(P) \quad (28)$$

- معيار المعلومات HQIC (Hannan & Quinn Information Criterion) هو

$$HQIC(P) = \text{Log}(\det\Omega(p)) + \quad (29)$$

$$\left(2n^2pc \frac{\log.\log N}{N}\right)$$

حيث أن :

C: تمثل مؤشر لقوة المعيار ونعتبره مساوياً 2 في التطبيق العملي.

ثم نأخذ عدد مده التباطؤ الزمني بحيث تحقق:

$$HQIC(P_0) = \text{Min}_{p=1}^k HQIC(P) \quad (30)$$

- معيار المعلومات (Schwarz Information Criterion) SIC(1978)

ويعتبر معيار SIC(1978) من أفضل المعايير بحسب العديد من الدراسات لأنه يحتاج إلى عدد أقل من المعلومات ويتناسب مع السلاسل الزمنية القصيرة نسبياً مقارنة بمعيار AIC(1974) والمعايير الأخرى، والذي يحسب بالطريقة التالية:

$$SIC(P) = \text{Log}(\det\Omega(p)) + 2 \left( \frac{n^2p \log(N)}{N} \right) \quad (31)$$

ثم نأخذ عدد مدة الإبطاء الزمني كالتالي: -

$$SIC(P_0) = \text{Min}_{p=1}^k SIC(P) \quad (32)$$

ملاحظة: يمكن أن نحصل في التطبيق العملي على نتائج مختلفة من هذه المعايير، في هذه الحالة نختار التباطؤ الزمني الذي حصلنا عليه في العدد الأكبر من المعايير أو نأخذ المتوسط لهذه المعايير.

### 3. اختبار التكامل المشترك ( Co-integration Test )

عند تقدير علاقة انحدار بين عدد من المتغيرات في صور سلاسل زمنية غير مستقرة، فمن الممكن أن تكون علاقة الانحدار المقدر بينهما عبارة عن علاقة زائفة، وان كانت بعض المؤشرات مثل  $R^2$  وقيم T المحسوبة كبيرة، وذلك بسبب أن التغيير في هذه المتغيرات قد يكون راجعاً إلى متغير آخر هو الزمن (t) يؤثر فيها جميعاً، مما يجعل تغيراتها متصاحبة أي قد تكون العلاقة بينهما علاقة اقتران أو ارتباط وليس علاقة سببية. وعلى الرغم من أن أحد حلول عدم استقراره السلسلة هو أخذ الفرق الأول لكن إجراء الانحدار للمتغيرات في صورة فروق لكل واحد ليس بالحل المطلوب إذ أن هذا الإجراء قد يؤدي إلى فقدان خصائص المدى الطويل، ونتيجة لذلك ظهرت نتائج تحمل خصائص المدى القصير المدى الطويل، وتكون هذه النماذج مستقرة حتى وأن كانت المتغيرات في الأصل غير مستقرة وهذه بداية فكرة التكامل المشترك.

إذ يمكن أن يقال أن التكامل المشترك يشير إلى طريقة الحصول على توازن أو علاقة طويلة المدى بين متغيرات غير مستقرة أو أنها تعني وجود طريقة تعديل تمنع الزيادة في خطأ علاقة المدى الطويل.

وتتلخص فكرة التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين  $Y_t$  و  $X_t$  في أنه إذا كانت السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة (d) أي :

$$Y_t \sim I(d)$$

$$X_t \sim I(d)$$

وإذ يوجد علاقة بين هذين المتغيرين مثل :

$$Y_t = B_0 + B_1 + X_t + E_t \quad (33)$$

وهذه العلاقة متكاملة من الدرجة (b) حيث (b < d) ففي هذه الحالة يوجد تكامل مشترك بين  $Y_t$  و  $X_t$  من الدرجة (d,b) وتكتب :

$$Y_t, X_t \sim CI(d, b)$$

و تسمى الدالة  $Y_t = B_0 + B_1 + X_t + E_t$  بدالة انحدار التكامل المشترك.

ويمكن أن تعمم الفكرة على أكثر من متغيرين وفي هذه الحالة فإن شرط تساوي السلاسل في التكامل قد لا تنطبق وإنما يشترط أن تكون درجة تكامل المتغير التابع لا تتجاوز درجة تكامل أي من المتغيرات المستقلة.

وتوجد عدة منهجيات لاختبار وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية من عدمه ومن أهمها:

المنهجية الأولى: اختبار غرانجر (Granger Test):

يذكر (Granger 1969) أنه أول من أشار إلى التكامل المشترك إذ عرفه على أنه علاقة توازنية طويلة الأجل ((relationship Stable Long-run equilibrium)) إذ يطلق على السلسلة أنها ذات التكامل (Integrated) من الرتبة (d) إذا استقرت السلسلة بعد اخذ (d) من الفروقات.

المنهجية الثانية: اختبار غرانجر وانجل (Engle-Granger):

(Engle-Granger (1987) إن تحليل التكامل المشترك الذي قدمه غرانجر وأنجل يقوم على أنه إذا كانت بيانات المتغيرين ( $X_t$ ) و ( $Y_t$ ) ذات تكامل من نفس الدرجة (I(d)) وإذا كان بالإمكان توليد تراكيب خطية من سلسلة البواقي ( $E_t = Y_t - B - X_t$ ) الناتجة من نموذج العلاقة الخطية بين المتغيرين ذات تكامل من الدرجة الصفرية (I(0)) ، فأن متغيرات النموذج ستكون ذات تكامل من الدرجة نفسها (I(d)) ، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين.

وتعتمد طريقة غرانجر- أنجل على خطوتين وهما:

الخطوة الأولى : تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل، ويسمى انحدار التكامل المشترك وسيتم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع، واختبار KPSS لاختبار درجات تكامل المتغيرات، ثم إيجاد البواقي بعد عملية التقدير والتحقق من أن سلسلة هذه البواقي مستقرة.

الخطوة الثانية: تقدير التفاعل الديناميكي للمدى القصير من خلال إدخال الخطأ (البواقي) ليعكس العلاقة في المدى القصير، أو التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى الطويل. ويتم تقدير هذا النموذج قصير المدى باتخاذ انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل متباطئ لفترة زمنية واحدة، ويرمز له بالرمز  $(U(-1))$ ، بعض الحالات يرمز له برمز المتغير التابع متباطئ لفترة زمنية واحدة. فهو يبين سرعة تصحيح الاختلال من فترة إلى فترة أخرى حيث يشترط أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالبا ومحصورا بين (0 و-1).

ويستخدم حد تصحيح الخطأ (Error Correction Model) الذي تم الحصول عليه من انحدار التكامل المشترك لبناء نموذج تصحيح الخطأ، ولهذا يسمى بنموذج تصحيح الخطأ لأنه يأخذ بعين الاعتبار التفاعل الحركي في المدى القصير والطويل وأساسا ظهور  $(U(-1))$  في المعادلة. وبهذا فإنه في المدى القصير يكون هناك تصحيح جزئي من هذا الاختلال.

المنهجية الثالثة: اختبار جوهانسن و جيسليس (Johansen and Juselius Test):

(Johansen and Juselius, 1988; 1992) يتفوق هذا الاختبار على اختبار غرانجر وأنجل للتكامل المشترك السابق، نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم كما في عينات الدراسة الحالية، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثاراً للشك والتساؤل. سنحاول في هذا الجزء تحليل العلاقة الاقتصادية بين المؤشرين: إجمالي الناتج المحلي (GDP)، وإجمالي التكوين الرأسمالي الزراعي (GACF) في اليمن، ودراسة علاقة التأثير فيما بينهما، واستخدمت الدراسة منهج التحليل الحديث للسلاسل الزمنية ودراسة السببية.

#### 4. الدراسة التطبيقية

##### 1. اختبار جذر الوحدة (unit root test):

إن دراسة العلاقة التوازنية في المدى الطويل تصطدم بمشكلة عدم الاستقرار الموجود في أغلب السلاسل الزمنية، واستقرار السلاسل الزمنية يتطلب تذبذب مشاهدات السلسلة الزمنية بصورة عشوائية حول متوسط وتباين ثابتين، أي أن المتوسط والتباين لقيم السلسلة لا يعتمدان على الزمن. يؤدي عدم استقرار السلاسل الزمنية في الكثير من الأحيان، إلى انحدار زائف بين المتغيرات الاقتصادية (Granger and Newbold, 1974)، أي أن المتغيرات تفقد جزءاً كبيراً من المعلومات المرتبطة بسلوكها في المدى الطويل على الرغم من عودة المتغيرات إلى الاستقرار بفعل عامل المفاضلة، فعلى

سبيل المثال قام (Granger and Newbold, 1974) بتوليد سلاسل عشوائية، ثم أجرى تحليل الانحدار بين سلسلتين، حيث توصل إلى رفض الفرضية الصفريّة للمعالم المقدرة، وبصورة متكررة جداً، على الرغم من أن المتغيرات في معادلة الانحدار كانت مستقلة، كما أن هناك ارتباطاً ذاتياً موجباً وقوياً للباقي (الخطأ) مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرات، إلا أن تلك العلاقة ربما تكون زائفة.

تم الحصول على سلسلتين زمنيتين تمتدان من عام 1990-2013م لإجمالي الناتج المحلي (GDP)، وإجمالي التكوين الرأسمالي الزراعي (GACF) في اليمن، مقدرة بملايين الريالات اليمنية بأسعار عام 2000 الثابتة كما يبين الجدول رقم (3):

الجدول رقم (3) يوضح إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإجمالي التكوين الرأسمالي الزراعي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 1990-2013م.

(2000=100)

م	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مليون ريال	التكوين الرأسمالي الزراعي (GACF) مليون ريال
1	1990	1100646	2024
2	1991	1150449	2814
3	1992	1146431	5124
4	1993	1190847	5591
5	1994	1310021	7825
6	1995	1372965	14266
7	1996	1395664	21222
8	1997	1455320	25280
9	1998	1527943	26125
10	1999	1617914	28129
11	2000	1756999	43949
12	2001	1861247	49229
13	2002	1955144	48429
14	2003	2067701	58439
15	2004	2163551	63449
17	2005	2274736	59609
18	2006	2380299	74705
19	2007	2463015	106288

109777	2561890	2008	20
141580	2667820	2009	21
173030	2756324	2010	22
147906	2340439	2011	23
171504	2391614	2012	24
154295	2477473	2013	25
172325	2416631	2014	
165428	2449425	2015	
176543	2673211	2016	

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 1995-2017.

تشير نتائج اختبار ADF المطور للسلاسل الزمنية الواردة في الجدول رقم (4) إلى أن المتغيرات قيد الدراسة جميعها غير مستقرة (non-stationary) عند المستوى (Level) حيث أن قيم T-statistic المحسوبة لاختبار ADF أصغر من قيم T-statistic الجدولية عند مستوى معنوية 5%، كما أن قيم (DW) و (F) جميعها ليست بالمستوى الإحصائي المقبول، وتستقر السلاسل الزمنية لكلا من GDP & GACF عند اختبار سكون الفرق الأول (first difference) حيث أن قيم T-statistic المحسوبة لاختبار ADF أكبر من قيم T-statistic الجدولية عند مستوى معنوية 5%، كما أن قيم (DW) و (F) جميعها مقبولة إحصائياً. وبمأن جميع المتغيرات قيد الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، فهذا يعني أنها متكاملة (cointegration) من الدرجة الأولى (1) ويتم توضيح ذلك كالتالي:

1. عند مقارنة قيم T-statistic المحسوبة للمتغير GDP مع قيم T-statistic الجدولية عند مستوى معنوية 5%، نلاحظ أن:

1.1 عند وجود قاطع فإن قيمه T-statistic المحسوبة والتي تساوي 0.994011 أقل من قيمة T-statistic الجدولية والتي تساوي 2.998064. (ملحق رقم 1)

2.1 عند وجود قاطع ومتجه زمني فإن قيمة T-statistic المحسوبة والتي تساوي 1.260889 أقل من قيمة T-statistic الجدولية والتي تساوي 3.622033. (ملحق رقم 2)

3.1 بدون متجه زمني فإن قيمة T-statistic المحسوبة والتي تساوي 0.173410 أقل من قيمة T-statistic الجدولية والتي تساوي 1.956406. (ملحق رقم 3)

وعليه نقبل الفرضية الصفرية (فرض العدم  $H_0$ ) التي تنص على وجود جذر وحدة، وبأن السلسلة الزمنية غير مستقرة أي أنها غير معنوية إحصائياً، ونرفض الفرضية البديلة (الفرض البديل  $H_1$ ) والتي تنص على عدم وجود جذر وحدة وبأن السلسلة الزمنية مستقرة.

2. عند مقارنة قيم T-statistic المحسوبة للمتغير GACF مع قيم T-statistic الجدولية عند مستوى معنوية 5% نلاحظ:

1.2 عند وجود قاطع فإن قيمه T-statistic المحسوبة والتي تساوي 0.111249 أقل من قيمة T-statistic الجدولية والتي تساوي 2.998064. (ملحق رقم 4)

2.2 عند وجود قاطع ومتجه زمني فإن قيمة T-statistic المحسوبة والتي تساوي 0.025337 أقل من قيمة T-statistic الجدولية والتي تساوي 3.622033. (ملحق رقم 5)

3.2 بدون متجه زمني فإن قيمة T-statistic المحسوبة والتي تساوي 0.423546 أقل من قيمة T-statistic الجدولية والتي تساوي 1.956406. (ملحق رقم 6)

وعليه نقبل الفرضية الصفرية (فرض العدم  $H_0$ ) التي تنص على وجود جذر وحدة وبأن السلسلة الزمنية غير مستقرة أي أنها غير معنوية إحصائياً، ونرفض الفرضية البديلة (الفرض البديل  $H_1$ ) والتي تنص على عدم وجود جذر وحدة وبأن السلسلة الزمنية مستقرة.

ومن أجل الحصول على سلاسل زمنية مستقرة تم اختبار مرشح الفرق الأول (first difference) فنلاحظ أن قيم T-statistic المحسوبة لاختبار ADF أكبر من قيم T-statistic الجدولية عند جميع المستويات مما يدل على استقرار السلسلتين عند الفرق الأول.

1. عند مقارنة قيم T-statistic المحسوبة للمتغير GDP مع قيم T-statistic الجدولية عند مستوى معنوية 5%، نلاحظ:

1.1 عند وجود قاطع فإن قيمه T-statistic المحسوبة والتي تساوي 4.268431 أكبر من قيمة T-statistic الجدولية والتي تساوي 3.004861. (ملحق رقم 7)

2.1 عند وجود قاطع ومتجه زمني فإن قيمة T-statistic المحسوبة والتي تساوي 3.710910 أكبر من قيمة T-statistic الجدولية والتي تساوي 3.673616. (ملحق رقم 8)

3.1 بدون متجه زمني فإن قيمة T-statistic المحسوبة والتي تساوي 2.195288 أكبر من قيمة T-statistic الجدولية والتي تساوي 1.957204. (ملحق رقم 9)

2. عند مقارنة قيم T-statistic المحسوبة للمتغير GACF مع قيم T-statistic الجدولية عند مستوى معنوية 5% نلاحظ:

1.2 عند وجود قاطع فإن قيمه T-statistic المحسوبة والتي تساوي 4.246152 أكبر من قيمة T-statistic الجدولية والتي تساوي 3.004861. (ملحق رقم 10)

2.2 عند وجود قاطع ومتجه زمني فإن قيمة T-statistic المحسوبة والتي تساوي 4.430097 أكبر من قيمة T-statistic الجدولية والتي تساوي 3.673616. (ملحق رقم 11)

3.2 بدون متجه زمني فإن قيمة T-statistic المحسوبة والتي تساوي 4.018855 أكبر من قيمة T-statistic الجدولية والتي تساوي 1.957204. (ملحق رقم 12) وعليه نرفض الفرضية الصفرية (فرض العدم  $H_0$ ) التي تنص على وجود جذر وحدة وبأن السلسلة الزمنية غير مستقرة أي أنها غير معنوية إحصائياً، ونقبل الفرضية البديلة (الفرض البديل  $H_1$ ) والتي تنص على عدم وجود جذر وحدة وبأن السلسلة الزمنية مستقرة أي أنها معنوية إحصائياً.

جدول (4): اختبار ADF للسلسلتين.

القرار	الفرق الأول first difference			المستوى Level			المتغير
	بدون متجه زمني	متجه زمني وقاطع	قاطع	بدون متجه زمني	متجه زمني وقاطع	قاطع	
	None	Trend & intercept	Intercept	None	Trend & intercept	Intercept	
ساكنة عند 1(1)	2.195288	3.710910	4.268431	0.173410	1.260889	0.994011	GDP
ساكنة عند 1(1)	4.018855	4.430097	4.246152	0.423546	0,025337	0.111249	GACF
	2.674290	4.440739	3.769597	2. 669359	4.416345	3.752946	1%
	1.957204	3.632896	3.004861	1.956406	3.622033	2.998064	5%
	1.608175	3.254671	2.642242	1.608495	3.248592	2.638752	10%

المصدر: حسابات برنامج Eviews7.

كما تشير نتائج P.P إلى أن المتغيرات قيد الدراسة جميعها غير مستقرة (non-stationary) عند المستوى (Level) حيث أن قيم Adj. t-Stat المحسوبة لاختبار P.P أكبر من قيم Adj. t-Stat الجدولية عند مستوى معنوية 5%، كما أن قيم (DW) و (F) جميعها ليست بالمستوى الإحصائي المقبول، وتستقر السلاسل الزمنية لكلاً من GDP & GACF عند اختبار سكون الفرق الأول (first difference) حيث أن قيم Adj. t-Stat المحسوبة لاختبار P.P أكبر من قيم Adj. t-Stat الجدولية عند مستوى معنوية 5%، كما أن قيم (DW) و (F) جميعها مقبولة إحصائياً. وبما أن جميع المتغيرات قيد الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، فهذا يعني أنها متكاملة (cointegration) من الدرجة الأولى (1) I، والجدول التالي يوضح ذلك:



جدول (5): اختبار P.P للسلسلتين.

القرار	الفرق الأول first difference			المستوى Level			المتغير
	بدون متجه زمني	متجه زمني وقاطع	قاطع	بدون متجه زمني	متجه زمني وقاطع	قاطع	
	None	Trend & intercept	Intercept	None	Trend & intercept	Intercept	
ساكنة عند 1(1)	3.458052	4.260173	4.268745	0.173410	1.434262	0.993162	GDP
ساكنة عند 1(1)	4.434461	5.723341	5.613641	1.956776	2.104151	0.024871	GACF
	2.674290	4.440739	3.769597	2.669359	4.416345	3.752946	1%
	1.957204	3.632896	3.004861	1.956406	3.622033	2.998064	5%
	1.608175	3.254671	2.642242	1.608495	3.248592	2.638752	10%

المصدر: حسابات برنامج Eviews7.

وتشير نتائج KPSS إلى أن المتغيرات قيد الدراسة جميعها غير مستقرة (non-stationary) عند المستوى (Level) حيث أن قيم LM-Stat المحسوبة لاختبار KPSS أكبر من قيم LM-Stat الجدولية عند مستوى معنوية 5%، كما أن قيم (DW) و(F) جميعها ليست بالمستوى الإحصائي المقبول، وتستقر السلاسل الزمنية لكلا من GDP & GACF عند اختبار سكون الفرق الأول (first difference) حيث أن قيم LM-Stat المحسوبة لاختبار KPSS أكبر من قيم LM-Stat الجدولية عند مستوى معنوية 5%، كما أن قيم (DW) و(F) جميعها مقبولة إحصائياً. وبما أن جميع المتغيرات قيد الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، فهذا يعني أنها متكاملة (cointegration) من الدرجة الأولى I(1) ويتم توضيح ذلك كالتالي:

1. عند مقارنة قيم LM-Stat المحسوبة للمتغير GDP مع قيم LM-Stat الجدولية عند مستوى معنوية 5% نلاحظ:

عند وجود قاطع فإن قيمه LM-Stat المحسوبة والتي تساوي 0.668184 أكبر من قيمة LM-Stat الجدولية والتي تساوي 0.463000. (ملحق رقم 13)

وعليه نقبل الفرضية الصفرية (فرض العدم  $H_0$ ) التي تنص على أن السلسلة الزمنية غير مستقرة أي أنها غير معنوية إحصائياً، ونرفض الفرضية البديلة (الفرض البديل  $H_1$ ) والتي تنص على عدم وجود جذر وحدة وبأن السلسلة الزمنية مستقرة.

2. عند مقارنة قيم LM-Stat المحسوبة للمتغير GACF مع قيم LM-Stat الجدولية عند مستوى معنوية 5% نلاحظ:

عند وجود قاطع فإن قيمه LM-Stat المحسوبة والتي تساوي 0.651525 أكبر من قيمة LM-Stat الجدولية والتي تساوي 0.463000. (ملحق رقم 15)

وعليه نقبل الفرضية الصفرية (فرض العدم  $H_0$ ) التي تنص على أن السلسلة الزمنية غير مستقرة أي أنها غير معنوية إحصائياً، ونرفض الفرضية البديلة (الفرض البديل  $H_1$ ) والتي تنص على عدم وجود جذر وحدة وبأن السلسلة الزمنية مستقرة.

ومن أجل الحصول على سلاسل زمنية مستقرة تم اختبار مرشح الفرق الأول (first difference) فنلاحظ أن قيم T-statistic المحسوبة لاختبار ADF أكبر من قيم T-statistic الجدولية عند جميع المستويات مما يدل على استقرار السلسلتين عند الفرق الأول.

1. عند مقارنة قيم LM-Stat المحسوبة للمتغير GDP مع قيم LM-Stat الجدولية عند مستوى معنوية 5% نلاحظ:

عند وجود قاطع فإن قيمه LM-Stat المحسوبة والتي تساوي 0.157478 أقل من قيمة LM-Stat الجدولية والتي تساوي 0.463000. (ملحق رقم 14)

وعليه نرفض الفرضية الصفرية (فرض العدم  $H_0$ ) التي تنص على وجود جذر وحدة وبأن السلسلة الزمنية غير مستقرة أي أنها غير معنوية إحصائياً، ونقبل الفرضية البديلة (الفرض البديل  $H_1$ ) والتي تنص على عدم وجود جذر وحدة وبأن السلسلة الزمنية مستقرة أي أنها معنوية إحصائياً.

2. عند مقارنة قيم LM-Stat المحسوبة للمتغير GACF مع قيم LM-Stat الجدولية عند مستوى معنوية 5%، نلاحظ:

عند وجود قاطع فإن قيمه LM-Stat المحسوبة والتي تساوي 0.140046 أقل من قيمة LM-Stat الجدولية والتي تساوي 0.463000. (ملحق رقم 16)

وعليه نرفض الفرضية الصفرية (فرض العدم  $H_0$ ) التي تنص على وجود جذر وحدة وبأن السلسلة الزمنية غير مستقرة أي أنها غير معنوية إحصائياً، ونقبل الفرضية البديلة (الفرض البديل  $H_1$ ) والتي تنص على عدم وجود جذر وحدة وبأن السلسلة الزمنية مستقرة أي أنها معنوية إحصائياً.

## جدول (6): اختبار KPSS للسلسلتين

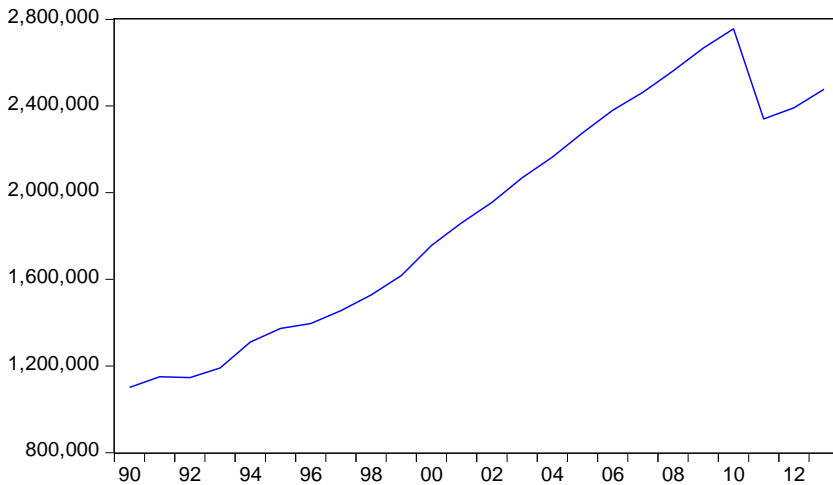
القرار	الفرق الأول first difference	المستوى Level	المتغير
	قاطع Intercept	قاطع Intercept	
ساكنة عند 1(1)	0.157478	0.668184	GDP
ساكنة عند 1(1)	0.140046	0.651525	GACF
	0.739000	0.739000	1%
	0.463000	0.463000	5%
	0.347000	0.347000	10%

المصدر: حسابات برنامج Eviews7.

من خلال الجدول نلاحظ أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى كما هو موضح في الشكل رقم (5) والشكل رقم (6). وأنها مستقرة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى 1(1) كما هو موضح في الشكل رقم (14) والشكل رقم (15).

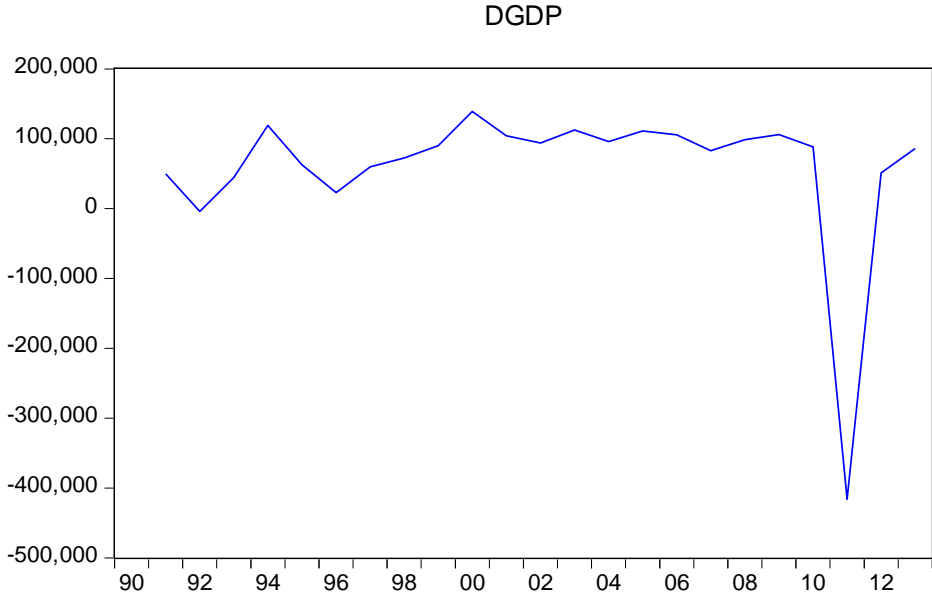
شكل (5): عدم استقراره سلسلة الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى خلال الفترة 1990-2013م.

## GDP



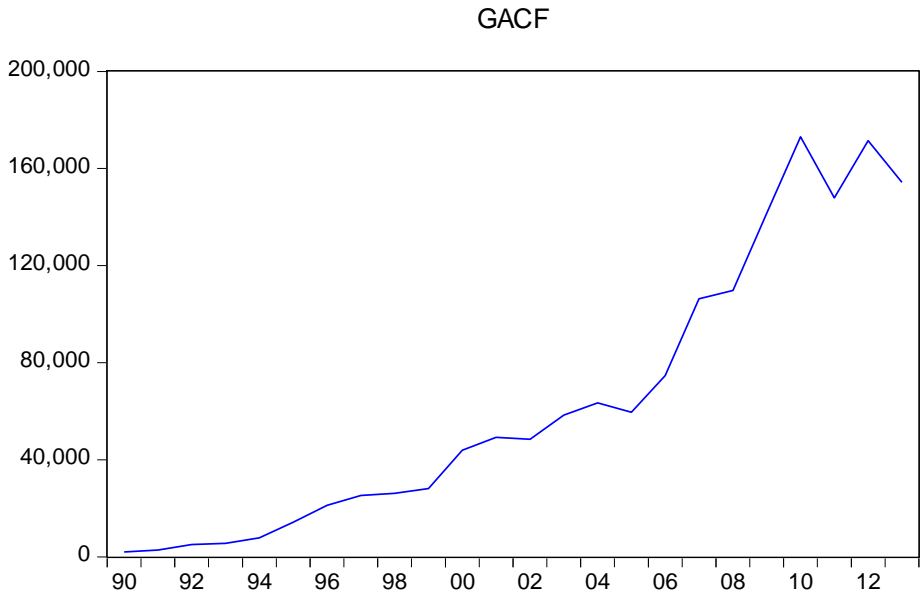
المصدر: بيانات الجدول رقم (8) لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي.

شكل 6: استقراره السلسلة الزمنية للنتائج المحلي الإجمالي بعد اخذ الفروق الأول.



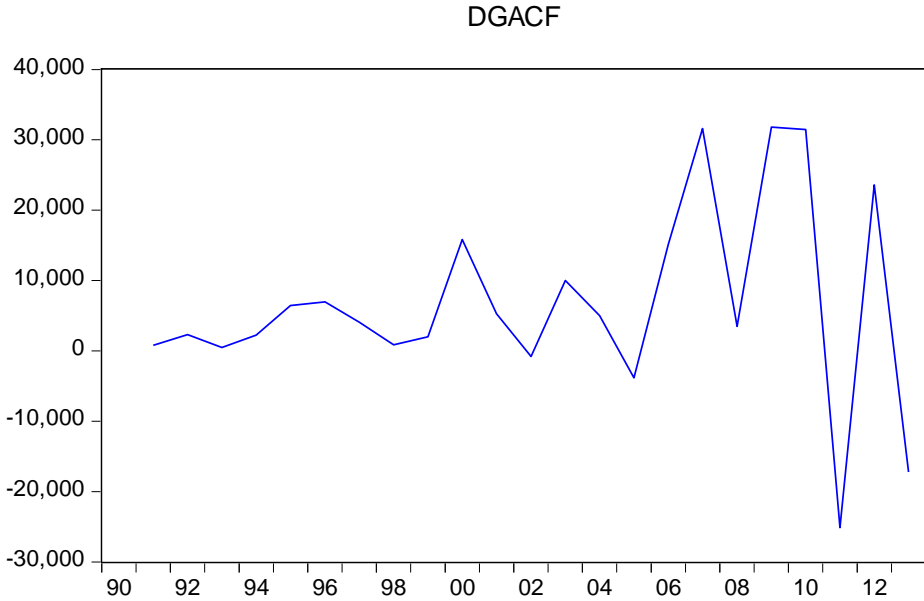
المصدر: بيانات الجدول رقم (8) لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (6): عدم استقراره التكوين الرأسمالي الزراعي عند المستوى خلال الأعوام 1995-2013م.



المصدر: بيانات الجدول رقم (8) لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي.

شكل 7: استقراريه السلسلة الزمنية للتكوين الرأسمالي الزراعي بعد اخذ الفروق الثاني.



المصدر: أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (8) لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي.

2. تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني التي ستُعتمد في النموذج (Selection the lag length) .

تعد مرحلة اختيار عدد فترات الإبطاء في النموذج من أهم المراحل لأنها تؤثر بالدرجة الأولى على نتائج التقديرات هذا من جهة، ومن جهة أخرى يستحسن تحديد فترات الإبطاء إلى أقل ما يمكن في حالة عينات صغيرة كحالة دراستنا هذه. اختيار قيمة التباطؤ الزمني عند أقل قيمة لمقياس Akaike Schwarz(SC) (AIC)، يعتبر مقياس Akaike و Schwarz الأكثر شيوعاً واستخداماً لمثل هذا النوع من الاختبارات لاسيما في حال صغر حجم العينة، لذلك تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة، والتي تشير في الجدول رقم (12) بضرورة أخذ فجوة زمنية بالنسبة لمعيار Schwarz وثلاث فجوات زمنية بالنسبة لمعيار Akaike .

### جدول (7): معايير تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

SC	AIC	Lag
48.10298*	48.00341	0
48.40542	48.10670	1
48.29436	47.79649	2
48.26784	47.57083*	3

المصدر: حسابات برنامج Eviews7 .

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المقابلة لفترة إبطاء من الدرجة الأولى أقل من القيمة المقابلة لفترة إبطاء من الدرجة الثانية والدرجة الثالثة بالنسبة لمعيار Schwarz ، بينما معيار AIC يؤكد العكس فإن القيمة المقابلة لفترة إبطاء من الدرجة الثالثة أقل من القيمة المقابلة لفترة إبطاء من الدرجة الأولى والدرجة الثانية، ومن خلال مقارنة النتائج باستخدام فجوة واحدة وثلاث فجوات، وجد أن أفضل النتائج عند ثلاث فجوات كما يشير معيار AIC. ومن هنا نستنتج أن النموذج ذو ثلاث فترات إبطاء.

### 3. اختبار جوهانسن للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ:

وتماشياً مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي أصبح لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية المبنية على سلاسل زمنية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فقد تم استخدام طرق تحليل غير تقليدية بعيداً عن اختبار المربعات الصغرى، بشكل أساسي على اختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen co-integration test) ومعامل تصحيح الخطأ (vector error correction model). كما استخدم اختبار غرانجر للسببية من أجل تحليل اتجاه العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي - إجمالي التكوين الرأسمالي الزراعي).

#### 1.3 اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen and Juselius Test).

كما ذكر سابقاً، فإنه في حالة تبين أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، فإن طريقة المربعات الصغرى تصبح غير ملائمة لاختبار وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات، وذلك لأن مثل هذا النوع من الاختبارات بين المتغيرات غير المستقرة يؤدي إلى علاقة زائفة، وفي ضوء ذلك يشير (Engle and Granger) إلى أنه في حال أن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، أي ساكنة عند الفرق الأول، فقد يكون هناك علاقة تكاملية فيما بينها، لذلك يستخدم تحليل التكامل المشترك من أجل التوصل إلى العلاقة الحقيقية بين متغيرين أو أكثر، من خلال البحث عن متجه التكامل بينهما. إن عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات يشير إلى أنها ستتحرك باتجاهات مختلفة، ولا ضمانة لوجود توازن فيما بينها. يتفوق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen, 1988 1991) و

(Johansen- Juselius, 1990) على الاختبارات الأخرى، كاختبار انجل وغرانجر، واختبار درين واتسون لاسيما عند وجود عينات صغيرة الحجم، وفي حال وجود أكثر من متغيرين فإن من أهم مزايا اختبار جوهانسون قدرته على الكشف إذا ما كان هناك تكامل مشترك فريد، أي أن التكامل المشترك هو نتيجة انحدار المتغيرات التابعة على المتغير المستقل.

وباستعراض بيانات الجدول رقم(13) يتبين وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث يتضح من نتائج اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى رفض الفرضية الصفرية ( $r=0$ ) مقابل الفرضية البديلة المتمثلة في ( $r=1$ ) حول عدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5%، حيث أن القيم المحسوبة لاختبار الأثر والتي تساوي (25.38902) أكبر من القيم الجدولية والتي تساوي (15.49471) عند مستوى معنوية 5%.

وبالتالي فإن اختبار ( $\lambda_{Trace}$ ) الأثر يبين رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود متجه مشترك واحد على الأقل للعلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

كما تشير النتائج أن القيم المحسوبة لاختبار القيمة الذاتية العظمى ( $\lambda_{max}$ ) والتي تساوي (22.97198) أكبر من القيم الجدولية والتي تساوي (15.49471) عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على وجود متجه واحد للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك. (انظر الملحق رقم 31)

جدول (8): نتائج اختبارات جوهانسن للتكامل المشترك

الفرضيات		اختبار $\lambda_{Trace}$	اختبار $\lambda_{max}$	Critical Value	p-value	Eigenvalue
$H_0$	$H_1$					
R=0	R=1	25.38902	22.97198	15.49471	0.0013	0.701520
R≤1	R=2	2.269621	2.269621	3.841466	0.1319	0.112595

المصدر: حسابات برنامج Eviews7.

تشير نتائج الجدول (8) إلى وجود معادلة أو متجه واحد للتكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي الزراعي عند مستوى دلالة 5% باستخدام كل من فحص الأثر وفحص المتجهات الكامنة العظمى، هذا يعني أنه من الممكن أن تكون هناك توليفة خطية ساكنة وطويلة الأجل بين GDP و GACF.

### 2.3 نموذج تصحيح متجهات الخطأ (VECM) (vector error correction model):

إن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، يعني إمكانية تصميم نموذج متجه انحدار ذاتي (Vector Autoregressive Model (VAR)) على هيئة فروق أولى للمتغير مع إضافة فجوة زمنية متباطئة، لذلك استخدمت هذه الدراسة نموذج تصحيح متجهات الخطأ بوصفه إحدى التقنيات الإحصائية الحديثة في تحليل سرعة التكيف والتلاؤم للمتغيرات عبر الزمن.

يفترض نموذج تصحيح الخطأ في هذه الدراسة على وجود نوعين من العلاقات بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والمتغير التفسيري التكوين الرأسمالي الزراعي.

1. علاقة توازنية على المدى الطويل، وتقاس هذه العلاقة بمقياس مستوى متغيرات النموذج.

2. علاقة قصيرة المدى، وهي تمثل العلاقة الآنية أو المباشرة التي تظهر بين GDP و GACF في كل فترة زمنية، ويتم قياسها من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة. إن نموذج متجه تصحيح الخطأ في دراستنا هذه، يحتوي على متغيرين، وهما الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع، والتكوين الرأسمالي الزراعي (GACF) كمتغير مستقل، لذلك من المتوقع أن يكون لدينا معادلتين، بحيث سيظهر كل متغير من المتغيرات السابقة كمتغير تابع (endogenous variable) أي أنه يظهر كمتغير تابع تتحدد قيمته بقيم المتغير نفسه في فترات زمنية سابقة وأيضاً القيم المتباطئة للمتغيرات الأخرى، بالإضافة إلى متجه تصحيح الخطأ في فترة زمنية سابقة. من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ:

#### VECM جدول رقم (9) يوضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(DGDP)				
Method: Least Squares				
Time: 08:2418/03/14Date:				
Sample (adjusted): 1995 2013				
Included observations: 19 after adjustments				
$D(DGDP) = C(1) * (DGDP(-1) + 159.299834354 * DGACF(-1) - 1454246.33775) + C(2) * D(DGDP(-1)) + C(3) * D(DGDP(-2)) + C(4) * D(DGDP(-3)) + C(5) * D(DGACF(-1)) + C(6) * D(DGACF(-2)) + C(7) * D(DGACF(-3)) + C(8)$				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0004	-4.999439	0.018466	-0.092320	C(1)
0.0004	-5.044265	0.203698	-1.027505	C(2)
0.0017	-4.120666	0.252548	-1.040664	C(3)
0.0832	-1.905015	0.465161	-0.886138	C(4)
0.0011	4.392485	3.584858	15.74644	C(5)



0.0101	3.102558	3.070772	9.527250	C(6)
0.0007	4.653214	2.463419	11.46281	C(7)
0.0162	-2.836943	16233.20	-46052.68	C(8)
-1753.421	Mean dependent var	0.910442		R-squared
164329.9	S.D. dependent var	0.853451		Adjusted R-squared
25.23231	Akaike info criterion	62908.34		S.E. of regression
25.62997	Schwarz criterion	4.35E+10		Sum squared resid
25.29961	Hannan-Quinn criter.	-231.7069		Log likelihood
1.642680	Durbin-Watson stat	15.97511		F-statistic
		0.000060		Prob(F-statistic)

المصدر: حسابات برنامج Eviews7 .

ويمكن تبسيط النتائج في شكل معادلة على النحو التالي:

$$D(DGDP) = -0.09*(DGDP(-1) + 159.3*DGACF(-1) - 1454246.3) - 1.03*D(DGDP(-1)) - 1.04*D(DGDP(-2)) - 0.89*D(DGDP(-3)) + 15.7*D(DGACF(-1)) + 9.52*D(DGACF(-2)) + 11.46*D(DGACF(-3)) - 46052.7$$

$$D(DGACF) = -0.006*(DGDP(-1) + 159.29*DGACF(-1) - 1454246.34) - 0.01*D(DGDP(-1)) + 0.07*D(DGDP(-2)) - 0.01*D(DGDP(-3)) + 0.36*D(DGACF(-1)) + 0.03*D(DGACF(-2)) + 1.09*D(DGACF(-3)) - 1743.25$$

• يبين الجزء المظلل العلاقة بين المتغيرات (GDP & GACF) في الأجل الطويل، والجزء غير المظلل العلاقة في الأجل القصير بين المتغيرات.

• - أن قيمة معامل التحديد المصحح تساوي 0.85 الأمر الذي يدل على أن المتغير GACF يفسر 85% من تغير GDP وهذا ما يفسر جودة توفيق النموذج.

- أن الدلالة الإحصائية للنموذج ككل معنوية، وذلك من خلال ملاحظة قيمة F-statistic التي تساوي (15.97511) باحتمال P=0.000060، وهو احتمال اقل من 5% مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفريية والتي على أن المتغيرات المفسرة لا تفسر النموذج بصفة جيدة ونقبل الفرضية البديلة بأن المتغيرات المفسرة بصفة مجمعة تشرح النموذج بصفة جيدة.

- نلاحظ أن حد الخطأ المقدر سالب الإشارة الجبرية ومعنوي إحصائياً، وهذا يعني أنه توجد فعلاً علاقة توازنه في النموذج في المدى الطويل. وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-0.09) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة السابقة تعادل 9%.

وبعبارة أخرى، فإن الناتج المحلي الإجمالي يصحح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية نحو 9%، ومن الممكن تفسير هذا أنه عندما ينحرف الناتج المحلي الإجمالي خلال المدى القصير في الفترة السابقة عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح نسبة 9% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة الحالية. (انظر الملحق رقم 33).

## 5. الاستنتاجات والتوصيات

من خلال اختبار سكون السلاسل الزمنية من خلال اختبار ADF تم رفض فرضية استقرار السلاسل الزمنية حيث استنتج ان السلسلتان الناتج الاستثماري الزراعي والناتج المحلي الإجمالي غير مستقرتان في المستوى ومن خلال اختبار انجل وجرانجر للتكامل المشترك وجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة

وعند تطبيق نموذج تصحيح الخطأ ECM تم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة (الإنتاج الزراعي والنمو الاقتصادي) نلاحظ أن حد الخطأ المقدر سالب الإشارة الجبرية ومعنوي إحصائياً ، وهذا يعني أنه توجد فعلاً علاقة توازنه في النموذج في المدى الطويل. وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-0.09) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة السابقة تعادل 9%.

- وجود علاقة سببية متباطئة بين الاستثمارات وإجمالي الناتج المحلي ، حيث يوجد علاقة تبادلية (ذات اتجاه واحد) تتجه من إجمالي التكوين الرأسمالي (GACF) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

- أن معلمة المتغير التابع معنوية عند مستوى دلالة 5% المتوقعة ، مما يؤكد وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج.

- وجود أثر معنوي وموجب للتكوين الرأسمالي في الأجلين القصير والطويل وهذا ما يبين ارتباط حجم الناتج المحلي الإجمالي بحجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي.

ومن خلال النتائج توصي الدراسة بما يلي:

1- ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال مضاعفة الاستثمار في هذا القطاع وتخصيص دعم أكبر للبحوث الزراعية من أجل تحفيز الابتكار وإدخال وسائل حديثة في العمليات الإنتاجية .

2- القيام بدراسات وبحوث مشابهة تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتراكم الرأسمالي الزراعي.

## المراجع

### المصادر باللغة العربية:

- ✓ رمضان، أحمد - عايد ، عفاف عبد العزيز و ناصف ، إيمان عطية -2004 " مبادئ الاقتصاد الكلي" - الدار الجامعية . .
- ✓ شمعون، أحمد سلامة - 2008: "مبادئ الاقتصاد الكلي"-جامعة الملك خالد.
- ✓ سلامة، أحمد و شيخي، محمد-2013: "اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1870-2011" -مجلة الباحث -جامعة قاصدي مرياح ورقلة - الجزائر، العدد
- ✓ عبودي ، احمد - 2013: "تقدير اثر حجم الصادرات والواردات والاستثمار على النمو الاقتصادي في السودان ،دراسة تحليلية احصائية (1990-2007م)" (ماجستير العلوم بالمقررات والبحث العلمي) جامعة الجزيرة ، السودان.
- ✓ أخبار اقتصادية عن اليمن، على الموقع <https://www.assecaa.org/Arabic/Yemen.htm> تاريخ الاطلاع يوم الجمعة الموافق 2018/2/16م.
- ✓ أسامة، وكري، ومدهش نور الدين-2016: " التنبؤ بالنتائج المحلي الإجمالي باستخدام نماذج بوكس جنكيز في الفترة 2016-2025م" - مشروع تخرج لنيل درجة بكالوريوس الشرف في الإحصاء التطبيقي - كلية العموم - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- ✓ عبدالفتاح ، أمال عبدالفتاح-2009: " العلاقة بين النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاجتماعية 1992- 2002 " - بحث تكميلي مقدم إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة ماجستير العلوم في التخطيط التنموي، جامعة الخرطوم.
- ✓ بلق ، بشير-2013: "العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة 1970-2005" -المجلة الجامعة - المجلد 2، العدد 15: ص349-374.
- ✓ رشيد ، بوعافية و سارة ، عزاز-2017: "دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013" - المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية - جامعة البليدة - العدد7: ص251-265.
- ✓ حامد ، جمال - 2003: "أساليب التنبؤ"-العدد الرابع.
- ✓ القلا ، حسن و الشرييني ، عماد الدين-2016: "دراسة اقتصادية لبعض المشروعات الاستثمارية بالقطاع الزراعي" - مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية - جامعة المنصورة - المجلد 7، العدد5: ص589-589.
- ✓ السواعي ، خالد-2012: Eviews والقياس الاقتصادي- المكتبة الوطنية- عمان (الأردن) - الطبعة الأولى.

- ✓ الجندي ، خزامي-2010: "الاستثمار في الجمهورية العربية السورية" - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - جامعة دمشق- المجلد 26 ، العدد2: ص609 - 649.
- ✓ بشير ، خميرة- 2016: "دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر" - مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- ✓ محمد ، داليا و محمد ، الطيب-2014: "أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي" - مجلة العلوم الاقتصادية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - السودان - المجلد 15 ، العدد 2: ص1858-6759.
- ✓ دويوش ، دحماني-2013: "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" - أبحاث المؤتمر الدولي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة سطيف.
- ✓ ممدوح ، دعاء و ويحيى عبدالرحمن-2014: "التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر" - المجلة المصرية للبحوث الزراعية - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مصر - المجلد 92 ، العدد 3: ص1175-1206.
- ✓ عبادي ، رحيم-2013: "أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر" مجلة العلوم الإدارية ، المجلد 40 ، العدد2.
- ✓ باسويد ، سالم-2002: "دور تكوين رأس المال الثابت في تغيرات هيكل الإنتاج للاقتصاد اليمني خلال المدة 1980-2000" بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية -كلية التجارة-جامعة الموصل.
- ✓ محمود ، سامية و بابكر المنصور-2016: "أثر صادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1995-2014" - مجلة العلوم الاقتصادية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- المجلد 17 ، العدد1: ص71-89.
- ✓ شعراوي ، سمير مصطفى-2005: مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، مركز النشر العلمي - جامعة الملك عبد العزيز.
- ✓ الحسين ، سوسن علي- 2012: "تقدير دالة الاستثمار في السودان 1980-2011" -بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإحصاء التطبيقي - كلية العلوم - جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- ✓ وهيبه ، سويسبي-2015: "دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012" -بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية -كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة محمد خيضر.

- ✓ عربش ، شفيق واخرون-2011: " اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية -مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 33 ، العدد5.
- ✓ شكر علي-2013: "تحليل اقتصادي لأهم العوامل المؤثرة في التخصيصات الاستثمارية للاستصلاح الزراعي في العراق للمدة (1990-2010)" مجلة ديبالي للعلوم الزراعية ، العدد 2:ص 264-274.
- ✓ السيد ، عباس- 1981: "استخدام الحسابات القومية في تقدير أثر الاستثمار على الإنتاج القومي" - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 22.
- ✓ نقار ، عثمان والعواد ، منذر -2012: " استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا " مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد28: ص 337-359.
- ✓ إسحاق ، علي-2006: " تقدير دالة الاستثمار في السودان 1960-2005" - بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي القياسي ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- ✓ يوسف ، قصواء احمد-2015: "العلاقة السببية بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في السودان 1984-2013" - بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي القياسي ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- ✓ المجموعة الإحصائية ، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في الجمهورية اليمنية للأعوام:1990-2016.
- ✓ شطا ، محمد وموسى ، شهيناز- 2014: "تحليل قياسي للاستثمار الفعلي والمستهدف في القطاع الزراعي المصري" - بحث - كلية الزراعة - جامعة المنصورة ، وجامعة الفيوم.
- ✓ مفتاح ، بوزيد -2014: " أهم العوامل المؤثرة على اتجاهات الاستثمار الإجمالي والاستثمار الزراعي في ليبيا" - مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية - جامعة المنصورة - المجلد 5 ، العدد8: ص1201-1210.
- ✓ الكسواني ، ممدوح-2001: "الطلب على النقود في سورية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك" -مجلة جامعة دمشق - جامعة الملك سعود - المجلد 17 ، العدد 1: 31-47.
- ✓ الخشن ، منال و محمود عبدالطيف-2016: "دراسة تحليلية للاستثمار الزراعي في مصر" - مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية - جامعة المنصورة - المجلد 7 ، العدد1: ص63-71.
- ✓ مصار ، منصف و يسمينة لباني-2016: "العلاقة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري" - مجلة الباحث -كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر-العدد 16: ص51-59.

- ✓ مهدي معمورة-2015: " دور الاستثمار في نمو الناتج المحلي الإجمالي في إقليم كوردستان " - مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية - المجلد 204، العدد 17: ص 142-165.
- ✓ أحمد، نادية و جابر، سناء -2013: " دراسة كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي المصري " - مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية - جامعة المنصورة - مجلد 4، العدد 12: ص 2235-2246.
- ✓ نشرة صندوق النقد الدولي -2014: " كفاءة الاستثمار العام " 17 نوفمبر.
- ✓ سليمان، هيفاء-2016: " تحليل العلاقة السببية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي العراقي للمدة 1980-2010 " - مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية - جامعة بغداد - المجلد 19، العدد 73: ص 280-307.
- ✓ العبد، وائل و الشبراوي، علاء الدين -2014: " دراسة اقتصادية للاستثمارات الزراعية وإنتاجيتها المستهدفة في القطاع الزراعي " - مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية - جامعة المنصورة - المجلد 5، العدد 2: ص 171-183.
- ✓ ميلود، وعيل -2014: " المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها " - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

- ✓ SIMS C. A. 2004 "*Macroeconomics and Reality*". *Econometrica*, 1981, n48: pp 1-48.
- ✓ Zellner, A. and Palm, F. C. "*The Structural Econometric Time Series Analysis Approach*", Cambridge University Press, New York.
- ✓ Dickey D. and Fuller W. 1981 "*The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root*", *Econometrica* , n49: pp .1057-1072.
- ✓ Cromwell, J. B., Hannan M. J., Labys W. C. and Terraza M, 1994 "*Multivariate tests for Time Series Models*", SAGE publications, Inc. California.
- ✓ Dickey D. and Fuller W, 1979 "*Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root* ", *Journal of the American Statistical Association* , n74: pp .427-431.
- ✓ BERA, A.K. and Jarque .C.M.(1981), 1981 "*An efficient large Sample test for normality of observations and regression residuals* ", Working paper in Econometrics No 40u, Astralion National university, Canberra.
- ✓ Granger, C.W.J. 1969 "*Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross Spectral Methods*" *Econometrica*, 37, 424-438.
- ✓ Doan, T. A., Litterman, R. B., and Sims, C. A. 1984 "*Forecasting and Conditional Projection Using Realistic Prior Distributions*", *Econometric*, ,reviews,3,1-100.
- ✓ Stock, J.H. 1990 "*Units Roots, Structural Breaks and Trends*" in R.F. Engle and D.L. McFadden (eds.), *Handbook of Econometrics*, Volume 5, North Holland, New York.
- ✓ Xianchun, X. 2004 "*China's gross domestic product estimation*" .*China Economic Review* vol 15, pp302-322.



## Test ملحق 1: اختبار التكامل المشترك ل )

Date: 03/21/18 Time: 07:45  
 Sample (adjusted): 1995 2013  
 Included observations: 19 after adjustments  
 Trend assumption: Linear deterministic trend  
 Series: DGDP DGACF  
 Lags interval (in first differences): 1 to 3

## Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.701520	25.24160	15.49471	0.0013
At most 1	0.112595	2.269621	3.841466	0.1319

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

## Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.701520	22.97198	14.26460	0.0017
At most 1	0.112595	2.269621	3.841466	0.1319

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

## Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b\*S11\*b=I):

DGDP	DGACF
1.28E-06	0.000204
4.13E-05	-5.01E-05

## ملحق 2: اختبار السببية لأنجل-غرانجر.

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 03/21/18 Time: 07:44

Sample: 1990 2030

Included observations: 19

Dependent variable: D(DGDP)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(DGACF)	35.50553	3	0.0000
All	35.50553	3	0.0000

Dependent variable: D(DGACF)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(DGDP)	5.437976	3	0.1424
All	5.437976	3	0.1424

### ملحق 3: اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا.

#### VEC Residual Normality Tests

Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)

Null Hypothesis: residuals are multivariate normal

Date: 03/21/18 Time: 07:49

Sample: 1990 2030

Included observations: 19

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	0.243793	0.188211	1	0.6644
2	1.557669	7.683388	1	0.0056
Joint		7.871598	2	0.0195

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	2.270791	0.420965	1	0.5165
2	5.078568	3.420354	1	0.0644
Joint		3.841319	2	0.1465

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.609176	2	0.7374
2	11.10374	2	0.0039
Joint	11.71292	4	0.0196